مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 02 السنة 2022 ص 781 - 809

تاريخ الإرسال: 2022/02/10 تاريخ القبول:2022/04/20

العولمة الأمنية وأبعادها وعلاقتها بالأمن الوطني

Security globalization, its dimensions and its relationship to national security

عبد السلام عفوفو*[1]

[1]جامعة الجزائر1، (الجزائر)، abafoufou53@gmail.com

الملخص:

يتفق كثير من المفكرين أننا نعيش حاليا في عصر العولمة، وعلى أنها مرحلة ما فوق الشرعية، ومرحلة إعادة النظر في المفاهيم المحيطة بالدولة الوطنية ، وقد أصبح الأمن هاجس كبير انشغلت به المجتمعات الإنسانية المختلفة وبشكل مضطرد حتى وصلنا إلى هذا العصر الذي يتفق كثير من المفكرين على تسميته بعصر العولمة والذي احتلت فيه قضية الأمن بمختلف أبعادها – الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية والفكرية – موقع الصدارة .

ومن أشمل صور الأمن وأبرز ها قضية الأمن الوطني، وهو مفهوم ظهر في العقود الأخيرة، بعد أن ترسخ في الولايات المتحدة، ثم الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انتشر في بقية دول العالم.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الأمنية، أبعادها، علاقتها، الأمن الوطني.

Abstract:

Many thinkers agree that we are currently living in the era of globalization, and that it is a stage beyond legitimacy, and a stage of reconsidering the concepts surrounding the national state. Calling it the era of globalization, in which the issue of security in its various dimensions - economic, political, social, psychological, moral and intellectual - occupied the forefront.

***المؤلف المرسل**

Among the most comprehensive forms of security and the most prominent of these is the issue of national security, a concept that emerged in recent decades, after it was established in the United States, then European countries after World War II, and then spread to the rest of the world.

Keywords: Globalization, security, its dimensions, its relationship, national security.

المقدمة

المبحث الأول :ماهية العولمة ومرتكزاتها

- المطلب الأول :مفهوم العولمة
- المطلب الثاني : نشأة ظاهرة العولمة
- المطلب الثالث : الأبعاد الفكرية للعولمة.
- المطلب الرابع : الأبعاد والآليات السياسية للعولمة

المبحث الثاني : مقومات الأمن الوطني وعلاقته بالعولمة

- المطلب الأول : مفهوم الأمن وأهميته
- المطلب الثاني : مقومات الأمن الوطني
- المطلب الثالث :التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن العربي
- المطلب الرابع : علاقة العولمة بالأمن الوطني
- أ)أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة طرح ماهية ومستقبل العلاقة بين الأمن الوطني للدولة والعولمة .

بـــ) أهداف الدراسة : تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- بيان مفهوم وأبعاد وعلاقة ظاهرة العولمة بالأمن الوطني .
- بيان تأثير العولمة على الأمن الوطني .

جـــ)**الإشكالية:** إن نظام العولمة المفروض بقوة النفوذ، من حصار سياسي، واقتصادي، وثقافي، وإعلامي، وتكنولوجي للقوى الدولية المهيمنة على السياسة الدولية في المرحلة الحالية ، يشكل تحديا يخرج التصدي له عن قدرة الدول التي لا تمتلك

شروط المناعة، وتفتقر إلى أسباب القوة التي تجعلها في مأمن ، مما ينعكس سلبا على الأمن الوطني من هذه الظاهرة .

وبناء عليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثر الأمن الوطني بظاهرة العولمة التي مست الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية للدولة ؟ وما هو واقع ذلك في حياة المواطن اليومية؟

د) منهجية الدراسة :

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمثل هذه الموضوعات.

مقدمة:

العولمة وهي الظاهرة الأيديولوجية التي مست جميع مناحي الحياة وجميع الفروع ، وأولينا دراستنا لمفهوم الأمن الوطني المتأثر بظاهرة العولمة التي مست الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية للدولة ، حيث تدخلت أدواتها في حياة المواطن اليومية، وقد أصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخلية، مما يجعل العولمة تقلص من شأن المواطنة وتجاوزها الوطنية والإقليمية، وتراجع أهمية الحدود السياسية والتي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين، وخضوع وظائف الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية لشروط وضغوط جراء الاندماج الدولي الذي أحدثته العولمة .

ومن أهم وأبرز صور الأمن ، قضية الأمن الوطني ، ظهر هذا المفهوم في العقود الأخيرة بعد أن ترسخ في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم في الدول الأوربية (ألمانيا ، فرنسا ، بريطاني) وبعدها انتشر في بقية دول العالم.

فالتراجع العام في وظائف الدولة يتعارض مع تحقيق المصالح العليا التي يعنى بها مفهوم الأمن الوطني، وهذا التعارض يحتاج إلى دراسة علمية لمعرفة مدى قوة هذا التأثير وتحديد النتائج المحتلة على الأمن الوطني للدولة الناجم عن المعطيات الجديدة التي أفرزتها مرحلة العولمة والأمن الوطني قضية لا تتعلق بالسلطة وبقائها أو بنخبة من الناس ومصالحها، بل مسألة تتعلق بكيان الأمة حاضرا ومستقبلا [1]

وعلى ضوء ذلك تتحدد مشكلة دراسة الظاهرة ، ويطرح التساؤل ، ما أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني.

المبحث الأول: ماهية العولمة ومرتكزاتها

أغلب الموضوعات أصبحت تكتسب جزءا من حضورها العلمي انطلاقا من ارتباطها الوثيق بظاهرة العولمة، لأنها اكتسبت هذه الصفة (الظاهرة)، والتي تقود إلى لتحولات عميقة في حياة الإنسان، ومن ثم تأثيرها في ركائز الأمن الوطني الأساسية (الأمن ، الوطن، الدولة الوطنية)

فظاهرة العولمة وما تفرزه من المخاطر وعن أساليب التعامل من هذه الإفرازات، قد أصبحت ظاهرة العولمة وهو المصطلح الشائع ، وقد أصبح الآن الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية [2] .

لقد ارتبط هذا المصطلح أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة والتي تكتسح العالم منذ بداية التسعينات، حيث أصبحت القوة الأساسية المسؤولة عن بروز العولمة وإن لم تكن الوحيدة .

المطلب الأول: مفهوم العولمة: فالثورة العلمية والتكنولوجية هي التي جعلت العالم أكثر اندماجا وهي التي سهلت وعجلت حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات تتقلص والزمان والمكان في حالة انكماش، وتمثل نوع من التداخل الكثيف في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بين مختلف دول العالم والذي من الصعب إن لم يكن من المستحيل ضبط تأثيراته والتحكم فيه بالإجراءات التقليدية كإغلاق الحدود وقطع العلاقات الدبلوماسية .

فالعلاقات الدولية اليوم لم تعد تقتصر فقط كما كان عليه الحال من قبل على العلاقات التجارية من استيراد وتصدير، والدبلوماسية تبادل البعثات ، أي تلك العلاقات التي كانت تقررها الدول بكامل إرادتها في إطار ممارستها لسيادتها على شعوبها وبلدانها .

أصبحت العولمة اليوم بفضل التقدم الواضح والهائل لوسائل المواصلات بمختلفها وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال تتخطى كل الحدود وتحطم كل القيود لتفرض نفسها على كل المستويات المهمة والحساسة بعيدا عن أية مراقبة من أي نوع كانت هذه المراقبة [3].

ورغم ارتباط مفهوم العولمة بالتحولات الخارقة للعادة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة ، بما يشبه الثورات الكبرى التي قادت العالم الحديث نحو المجتمع الصناعي على أنها ثورات وتحولات تحدث على مستوى العالم في أوقات متقاربة، وتعمم من خلالها مفاهيم وتوجهات وأذواق، إلا أن مصطلح العولمة لم يكن له أي وجود قبل منتصف الثمانينات .

إن الحديث عن العولمة قد تزامن مع بروز مجموعة من الظواهر السياسية والحياتية والمستجدات الفكرية والتطورات التكنولوجية التي تدفع في اتجاه ترابط العالم وتشابكه وتقاربه وزياد انكماشه [4].

وبما أن العولمة هي الوليد الشرعي لثورة المعلومات التي ظهرت مخلفاتها في الانتشار السريع والمباشر أحيانا للمعلومات وسهولة الحصول عليها ، إضافة إلى نشر ثقافة كونية عبر انتقال الأفكار والترويج لثقافة عالمية تقود إلى زيادة معدلات التجانس بين مختلف التجمعات [5].

فكان الترويج لمفهوم العولمة أو التوسيع الذي يفيد بانضمام الكثيرين لأسرة الدول الديمقراطية من خلال تبني (قيم السوق وتبني بعض الجوانب الإيجابية مثل كونية مبادئ حقوق الإنسان والاعتراف بالآخر والتصدي للنظم الإستراتيجية واحترام الخصوصيات الثقافية ومقاومة الجوانب السلبية وتحقيق السلام في ربوع المعمورة والتخلي عن السيطرة وإملاء الشروط على الشعوب الضعيفة ، وإخماد بؤر التوتر التي انتشرت في كثير من دول العالم إبان الحرب الباردة إضافة إلى محاربة سماسرة أممية رأس المال والتصدي لمنظمات المافيا وتجارة المخدرات كل هذه الشعارات رفعت وروج لها في فترة احتضار الاتحاد السوفيتي وأثناء التحضير لعملية عاصفة الصحراء

بهدف إنجاح التحالف الدولي في ضرب النظام العربي وبروز مفهوم النظام العالمي الجديد وما ارتبط به من رؤية جديدة للعلاقات الدولية [6] .

لقد أصبح مفهوم العولمة أكثر المفاهيم شيوعا في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات الأخيرة ، وإن كان هذا لايعني بأن المفهوم جديد أو يشير إلى ظواهر جديدة ، إذ أنـــــه امتداد لمفهوم النظام العالمي الجديد بمعطياته وآلياته ومحدداته ، إضافة إلى أن المفهوم ليس جديدا بالمعنى الذي يفهمه البعض ، فالعولمة لم تحدث فجأة ، بل لها جذورها التاريخية ولها مقدماتها الموضوعية ،وخاصة تلك الأخيرة التي ظهرت مع الربع الأخير من القرن العشرين وارتبطت بالثورة الصناعية الثالثة التي أبرز مظاهرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي حولت العالم إلى قرية صغيرة كما يشاع لها حاليا.

بغض النظر عن الجدل حول مفهوم العولمة ، فإنه بالنسبة للعرب مرادف لمفهوم الأمركة بكل ما يحمله من معاني الحقد والكراهية والعنصرية التي تمارس ضد العرب، إضافة إلى نهب أموالهم والسيطرة على أراضيهم ومنابع خيراتهم وحريتهم واستقلالهم السياسي والاقتصادي ، ومحاولة القضاء على خصوصياتهم وهويتهم الثقافية من خلال دمجهم في نظام شرق أوسطي متناقض الأعراق والثقافات يكون لإسرائيل حق السيطرة عليه بدعم من الولايات المتحدة فائدة النظام العالمي الجديد ورائدة المسيرة العولمة الجديدة .

اتسمت التعريفات المقدمة حول ظاهرة العولمة بالتباين والاختلاف ، ويعود ذلك إلى تباين رؤى ومنطلقات الباحثين والمفكرين السياسية والفكرية ، سواء عند الغربيين أو العرب ، ومثلما تعددت التعاريف ، فقد تعددت تسميات هذه الظاهرة ، فضلا عن أن هذه التسميات قد تداخلت مع تسميات أخرى.

المطلب الثاني : نشأة ظاهرة العولمة: نشأت العولمة ، بعد الحرب الباردة والانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، حيث أصبح العالم وحيد القطب تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية التي نصبت نفسها حارسا وموجها وزعيما على العالم أجمع .

إن الاتجاه نحو العولمة قديم جدا إذ أن كل من (ماركس ، وانجلز) كانا يتكلمان عن ظاهرة العولمة منذ مائة وخمسين عاما ، عندما كتبا في البيان الشيوعي أن السلع التي تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ في الانتشار شرقا وغربا ، ولن يفلح في صدها أي سور ، ولو كان بمثابة سور الصين العظيم [7].

وكثرة الكلام عن ظاهرة العولمة ليس بسبب نشأتها بل بسبب نموها وبمعدل متسارع ، ولكن من الضروري التأكيد على أن العامل الأساسي المسؤول عن نشأة هذه الظاهرة واستمرارها وتسارعها هو التقدم والتطور التكنولوجي الحالي من قبل الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أن الاعتقاد بأن العولمة برزت مع بروز الحداثة هو اعتقاد واسع الانتشار لذلك قدم (روبرتسون) جدولا زمنيا يؤرخ ولادة العولمة ، يتضمن هذا الجدول خمس مراحل وهي :

الأولى: برزت في بدايات القرن الخامس عشر متزامنة مع التوسع الكنسي، وبروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية.

الثانية : بدأت في منتصف القرن الثامن عشر ، وشهدت انتعاشا واضحا وغير مسبوق لمفهوم العلاقات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية ، التي تحكم هذه العلاقات بما في ذلك الارتباط بالمجتمعات غير الأوربية .

الثالثة : وتعرف بمرحلة الانطلاق والممتدة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، وتمتاز هذه المرحلة ببروز اتجاهات كونية واضحة تركز على المجتمع العالمي الواحد، وسرعة التحولات في وسائل الاتصال والمواصلات ، واندلاع الحرب العالمية الأولى.

الرابعة : من بداية السبعينات من القرن العشرين ، وخلالها برزت الأمم المتحدة ، وتفاقمت حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية والكونية ، بما في ذلك المنافسة للوصول إلى القمر، والاهتمام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي .

الخامسة : من بداية السبعينيات إلى بداية التسعينيات ، وقد شهدت تزايدا في إدراك الأفراد بعالمية العالم، وذلك على أثر إنهاء الحرب الباردة ، وبروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، لإدارة القضايا العالمية المعاصرة مع زيادة واضحة في القلق العالمي على مصير البشرية على الكرة الأرضية.، وتصل إلى كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية.

غير أن هناك من يرى أن العولمة لا تسعى إلى توحيد الأمم والشعوب تحت قيادة واحدة من خلال تلك التكتلات التي نمت وتزايدت في السنوات الأخيرة ، بل أن هناك ظاهرة متميزة في التحولات الدولية ، حيث كان عدد الدول القومية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة عام 1974م 51 عضوا وفي عام 1976م 143 عضوا ، وبعدها ارتفع عام 1978م إلى 151 عضوا ، وفي زخم اندفاع العولمة في فترة التسعينات ، ارتفع عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة من 159 عضوا في منتصف عام 1990م، وليصبح في منتصف عام 1997 185 ، وهذا في نظر الكثيرين يدحض حجج دعاة العولمة أن العالم أصبح قرية واحدة وهناك من الباقين من وصف الفعل التاريخي للحضارات الإنسانية المتعاقبة ، بأنها عولمة ، وهذا خلط في المفاهيم وخطأ في التصوير ، حيث أن الإمبراطوريات القديمة كان يمتد نفوذها على عدد من البلدان ، وتفرض سلطاتها ونفوذها وقيمها وقوانينها وتسيطر على كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ثم تعقبها إمبراطورية أو حضارة أخرى ، وهكذا تنشأ أو تعقبها حضارة أخرى [8].

المطلب الثالث: الأبعاد الفكرية للعولمة : من غير الممكن أن تنشأ ظاهرة العولمة الظاهرة العظمى من دون أي سند فكري ، رغم أن الفترة المعاصرة هي فترة العولمة بامتياز ، وفيها ظهرت بشكل واضح وجلي ، إلا أن هذه الموجة من التغيرات العملاقة التي دفعت بكل مجالات الحياة إلى التقارب والتوحد ، لا يمكن أن تكون إلا نتيجة أفكار عملاقة تفسر لنا ما هو سائد اليوم ، وهي الأفكار التي شكلت الأساس والبنية التحتية للثقافة والنظام السائد في عصر العولمة ، ولذلك فإن التوصل إلى فهم صحيح وعميق لظاهرة العولمة يحتم علينا إلقاء نظرة على الموروث الفكري الغربي ، وتحديدا

الأفكار التي بنيت عليها عقلية الإنسان الغربي الذي يراد له أن يسود العالم ، فما حقيقة الأفكار التي بنيت عليها الثقافة الغربية ، وهل استطاعت أن تكتسب صفة الكونية ، وما علاقة العولمة بالأفكار التي جاءت بها الحداثة [9].

لم تكن محاولة فرانسيس فاكوياما 1989 في كتابه نهاية التاريخ إلا محاولة لصياغة وعي كوني زائف ، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون منهجا للإنسانية إلى أبد الآبدين فهو يشخص المرحلة الراهنة في التاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري اللبرالي ، ثم تبعه مقال اليهودي الأمريكي "صامويل ها نتنغتون " صدام الحضارات في صيف 1993 في فصليه " فورين أفيرز " معلنا دخول السياسة على نطاق العالم كله مرحلة جديدة ، وهو يفترض حتمية تصادم الحضارات إذ يقول سوف يتمحور الانقسام الأساسي داخل المجموعة البشرية حول العوامل الثقافية التي ستصبح المصدر الرئيسي للصدام .

إن صدام الحضارات هو الذي سيحتل مركز الصدارة في السياسة العالمية ، والجدير بالذكر أن مصطلح العولمة في التداول السياسي قد طرح من قبل كتاب أمريكان في السبعينات وبالتحديد في كتاب" ماك ما هان . وكينتين فيور" حول الحرب والسلام في القرية الكونية" ، وكتاب " بريجن سكي " بعنوان "بين عصرين : دور أمريكا في العصر الالكتروني"، وقد استعمل هذا المصطلح بعد تقديم وسائل الاتصالات الهاتفية بين الدول، وجاءت شبكات الانترنت لتضيف نوعا آخر من وسائل الاتصال لتعزيز فكرة العولمة [10].

طرحات ومقولات لتشخيص واقع هذه المرحلة والتي تمثلت في كتاب "صعود وهبوط الإمبراطوريات " لبول كينيدي ، الذي توقع انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتنبأ أيضا باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشأن العالمي في المستقبل، إذ ظل الإنفاق العسكري الأمريكي الأ مريكي على مستوياته العالمية ، والتي لا تتناسب مع نصيبها من الإنتاج الإجمال ، ثم كتاب العولمة " لرونالد روبرتسون " ، الذي أكد على أن العولمة هي : تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطا وأكثر انكماشا ، ويضاف إليها أيضا كتاب معضلة

العولمة " لجون بسبيت" الذي يتحدث بالتفصيل عن القوى التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور الحاسم في تشكيل البشرية خلال القرن المقبل، وكتاب " الموجة الثالثة" لآلفين توفللر ، وكتاب "صدمة المستقبل"، وكتاب "تحولات القوة"، التي أسهمت في تحديد سمات هذه المرحلة الراهنة من العالم [11].

لقد أدخلت تطورات العولمة العالم في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان ، فهي تهدد الجغرافية وحدود الدولة السياسية، وكل هذه المظاهر كانت تعني سابقا السيادة الوطنية ، والأمن بمعناه السياسي والعسكري والنفسي [12]

المطلب الرابع : الأبعاد والآليات السياسية للعولمة : عكفت الولايات المتحدة الأمريكية في مجال سعيها لنشر أفكارها وقيمها على صعيد الآلية السياسية ، معتمدة في ذلك شعارات الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان ونظام الأمن الجماعي ، فالعولمة تستند وتوظف في الوقت نفسه ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية الغربية كآلية للتأثير على بلدان العالم بصورة عامة والبلدان العربية بصورة خاصة .

فانهيار الاتحاد السوفيتي لم يمثل سقوط دولة عظمى فحسب ، وإنما عد دليلا عل انهيار النهج الشيوعي وفشله[13]. ومن جهة أخرى إلى تراجع الأيديولوجية أو النهج الشيوعي في العديد من البلدان النامية ، ومنها بعض الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي مثل أوزبكستان ، طاجاكستان ، كازاخستان ، قيرغستان ...إلخ ، وقد أدى هذا الأمر إلى فتح الباب أمام العديد من تلك البلدان من أجل التوجه نحو تبني أيديولوجيا أخرى ، وكانت الأيديولوجيا المطروحة آنذاك هي الفكر الرأسمالي ، بعد أن تم الترويج لها من قبل الغرب ، وتقديمها على أنها الأيديولوجيا المنتصرة.

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني، وهذا الحرص يرتبط أشد الارتباط ، بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وأرضها وثرواتها الطبيعية .

والدولة القومية هي نقيض العولمة ، كما أن السيادة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية

وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي، إن الدولة التي كانت الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات ، أصبحت مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشا وترابطا ، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما انتشر انتشارا إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره [14].

ترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية وإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات ، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي ، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوربية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام 1999 م ليشرف على عملة اليورو .

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوربية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية ، وربما لاحقا الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوربية التي تتمتع بسيارة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ، القوى العظمى الوحيدة في عالم مابعد الحرب الباردة التي تعمد إلى استخدام قوتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها بصفة عامة ، وأن فرص وإمكانات تحقيق الاستقرار في عصر العولمة ، تبدو محدودة ، وخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول ، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث تعيق لاستقرار المنشود.

ونظرا لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي [15]

المبحث الثاني: مقومات الأمن الوطني وعلاقته بالعولمة

هو شعور الفرد أو الجماعة بالطمأنينة ، وإشاعة الثقة والمحبة بين الناس بعدم خيانة الأفراد لبعضهم البعض، والقضاء على الفساد، بإزالة كل ما يهدد استقرارهم وعيشهم، وتلبية متطلباتهم الجسدية والنفسية لضمان قدرتهم على الاستمرار في الحياة بسلام وأمان .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أصبح منكم آمنا في سِرْبِهِ مُعَافىً في جسده ، عنده قوت يومه ، فكأنما حِيزَتْ له الدنيا) .

ويقوم على عنصرين :

– الأول : المجتمع وهو عبارة عن الشعب الواحد المتجانس والمتحد والذي يشكل البنية الاجتماعية للدولة ، أو ما يسمى بشعب الدولة .

– الثاني : وهو وجود الإطار السياسي لهذا المجتمع وهو الدولة ، أو النظام الحاكم المسيطر على مقاليد الأمور في الدولة

المطلب الأول: مفهوم الأمـــــن وأهمته : منذ التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة ، حصلت مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي ، إضافة إلى تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي وظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة عن التهديدات التقليدية حيث تتميز هذه التهديدات بكونها غامضة المعالم ، غير عسكرية وعابرة للحدود ومبهمة المصدر ولا يمكن التنبؤ بزمن ظهورها مثل :الجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية ، والتلوث البيئي ، والاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية ، والكوارث الطبيعية ، وغيرها.

ومن خلال هذه التحولات ظهر مفهوم الأمن كمفهوم شامل ما بعد الحرب الباردة ، سواء من الناحية السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية .

يشهد العالم بروز تهديدات أمنية جديدة غامضة المعالم مبهمة المصدر مثل تجارة المخدرات ، الهجرة غير الشرعية ، الأمراض الوبائية ، الجريمة المنظمة ، فهذه التهديدات ليست مقتصرة على الدولة فحسب بل تهدد أمن الأفراد والجماعات.

أهمية الأمن: تكمن أهمية الأمن في السماح للإنسان بتأدية وظيفة الخلافة بالأرض، واعتبار الأمن أساس التنمية وغاية العدل ، وهو هدف الشرائع الدينية جمعاء ، فقد جاءت هذه الشرائع لإقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان .

ويعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على تأمين استمرار أساس قوتها الداخلية والخارجية والعسكرية والاقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج وفي حالة الحرب والسلم على حد سوى.

وتعود جذور معنى الأمن القومي إلى القرن السابع عشر ، وذلك بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م والتي كانت الأساس في ولادة الدولة القومية ، إلا أن المفهوم برز وشاع بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تعتبر فترة الحرب الباردة " الذي ظهرت فيه محاولات صياغة نظريات تتعلق بالأمن إلى أن تم الوصول لاستخدام مصطلح إستراتيجية الأمن القومي ومن تعريفات الأمن القومي أنه القدرة التي تتمكن بها الدولة من الحفاظ على مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية ، وذلك في جميع المجالات لمواجهة ما يهددها في الداخل والخارج وفي الحرب والسلم مع الاستمرار في الحفاظ على هذه القوى في الحاضر والمستقبل مـــــن أجل تحقيق أهدافها، كما يعرف الأمن القومي بأنه محصلة المصالح القومية الحيويـــــة للدولة [16].

تناولت الدراسات مفهوم الأمن في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، حيث هدفت إلى الكشف عن طبيعة هذه العلاقة واتجاهها، من خلال الافتراض بوجود علاقة بين تلك المتغيرات وتغير الافتراضات النظرية لمفهوم الأمن وموضوعاته، حيث تم استخدام منهج النظام الدولي للكشف عن طبيعة تغيرات بنية النظام الدولي .

السياسة الأمنية : أصبح موضوع الأمن يمثل الدرجة الأولى في سلم الأولويات، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو العامل الأساسي الذي مهد الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية لأن تنفرد بالسيطرة على العالم ، وذلك بالاعتماد على قدراتها التسليحية الكبيرة والمتطورة، والسعي لتحقيق مشروعها في قيادة العالم[17]، حيث وظفت هذه الآلية وسيلة للتأثير والضغط على البلدان العربية الرافضة للعولمة .

فمعظم الأقطار العربية قد أولت اهتماما كبيرا لأجهزتها الأمنية ، وسعت باستمرار إلى تطوير قدراتها الدفاعية ، على الرغم من أن تطوير أجهزة الدفاع والأمن المكلفة نسبيا ، لم يكن في مستوى التحدي الخارجي للنظام العربي ، الذي يتمثل شكله البارز في الكيان الصهيوني ، ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية، ولا ريب أن الإنفاق الكبير على الجانب الدفاعي والأمني ، قد كان على حساب التنمية ، وإذا نظرنا إلى الطريقة التي تعامل بها النظام العربي مع مسألة الدفاع والأمن العربي ، فسوف نجد أن الأمر لا يخلو بدوره من مفارقة .

فقد بدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، التي أبرمت بين دول الجامعة العربية 1950 ، وكأنها قادرة على إحداث نقلة نوعية في مؤسسات العمل العربي المشترك، إذ أن هذه المعاهدات قد استحدثت أجهزة وآليات عمل جديدة المتمثلة في إنشاء لجنة عسكرية دائمة ، تتكون من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول العربية المتعاقدة ، ومجلس الدفاع المشترك ، وتشكيل هيئة استشارية عسكرية تشرف على اللجنة العسكرية الدائمة ، وتم استحداث آلية جديدة لاتخاذ القرارات في مجلس الدفاع المشترك على أساس أن مايقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لمن يقبله ، غير أنه سرعان ما اتضح أن هذا التجديد الذي بدا ثوريا في ظاهره ، لم يكن كذلك في جوهره على الإطلاق ، لأن هذه القرارات التي تتخذ بالأغلبية وتلزم الجميع ، يتعين إقرارها من جانب مجلس الجامعة العربية والتي تتخذ قراراتها بالإجماع ، لذلك ظلت قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك، خاصة ما تعلق منها بإنشاء قيادة عربية موحدة ، مجرد حبر على ورق ، كون اعتماد الدول العربية على القوى الأجنبية في تحقيق أمنها عبر اتفاقيات مختلفة تبرر من خلالها الوجود العسكري الأجنبي ، سواء من ناحية التسهيلات التي تقدمها هذه الدول (العربية) أو القواعد العسكرية أو غيرها ، لذلك أصبح الوجود العسكري الأجنبي جزءا من نظرية الأمن القطري للبلد المعني ، بحيث أن هذه الدولة إما أن تعتمد على الدولة الأجنبية في تحقيق أمنها أو تتعرض لتهديد أمنها ، من قبل هذه القوى الأجنبية ، أو من دول أخرى تتمركز فيها قواعد عسكرية أجنبية ، كذلك فإن غالبية الدول العربية تواجه صعوبة تنمية قوتها العسكرية

نتيجة لما تفرضه الدول الغربية من قيود مقابل حصولها على الأسلحة تحت ستار ضبط التسلح في المنطقة .

لذلك كانت سياسة التسليح لغالبية الدول العربية تشتمل على التوجه نحو تصنيع الأسلحة الصغيرة والذخائر، وإجهاض أي مشروع عربي يتجه نحو التصنيع العسكري في المجالات الحساسة، وعليه فإننا نجد بأن قدرة الأمة العربية تتمثل بمصلحة قدرات الأقطار العربية ، وأن هناك علاقة كبيرة بين الأمن الوطني والأمن القومي ، وأن كلا منهما يؤثر ويتأثر بالآخر ، فالأمن القومي العربي محصلة رئيسية لمكونات الأمن القطري ، ولذلك فإن قيام أمريكا بالضغط لرسم سياسات عسكرية وأمنية لدول عربية متعولمة قد أثر عليها وعلى باقي الدول العربية .

وخلاصة القول إن مفهوم الأمن الوطني ، هو مفهوم شمولي كلي لايقتصر تبعا لذلك على بعد مجتمعي دون سواه ، وإنما يمتد ليشمل كافة الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

المطلب الثاني : مقومات الأمن الوطني : لكي يتحقق الأمن الوطني وفقا للمفهوم الشامل لأن ذلك يستلزم العناية بمتغيرات تتصل بمجالات مختلفة من مجالات اهتمام الإنسان، وهذه المقومات تتأثر بقوة الأمن الوطني واستقراره أو ضعفه واضطرابه ، وأبرز هذه المقومات ما يلي: {الإيمان- الاقتصاد- المجتمع- السياسة- القوة العسكرية}.

أ) الايمان : وهو ما يُؤْمِنُ به الإنسان ، ويعقد عليه ضميره ، ويتخذه مذهبا ودينا يدين به بصرف النظر عن صحته أو بطلانه[18]

لقد عرف الإيمان مجموعة من الباحثين العرب بأنه : "القيم والأصول المرجعية التي تصبغ التصرفات بصبغة شرعية" وهي عندهم توحد خيارات الإنسان وسلوكه ، وتساهم في ضبط الخلافات الإنسانية وتسويغ الوضع العام.

والإيمان يمثل المحرك الأساسي للإنسان في كل زمان ومكان ، كلما زاد الإيمان عند أفراد المجتمع كلما تمكن حب الوطن في قلبه ، وبهذا يتحقق الأمن الوطني بمفهومه الشامل.

ب) الاقتصاد : هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها استعمالات بديلة، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة .

هو النشاط البشري الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، ويعرف أيضا بأنه علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها وتبعا لرأي "مارشال فغن" "الاقتصاد يركز على دراسة رفاهية الفرد المادية التي يحصل عليها من استخدام دخله[19].

يرى الصويغ أنه: قدرة الدولة على توفير احتياجات المجتمع سواء محليا أو خارجيا بأيسر السبل، والقدرة على تجنب فرض قيود أو تهديدات من خارج الدولة، فضلا عن قدرتها الاقتصادية على دعم القدرة السياسية والعسكرية [20].

أما بكار عبد الكريم. فيرى "أن الاقتصاد هو المحور الرئيسي في هذا العصر، ومع هذا هو في وضعية عالمية سيئة أربكت الفكر الذي يوجه عملياته في عالمنا اليوم"[21].

جـ) المجتمع : إن توجهات المجتمع سواء أكانت إيجابية أم سلبية تؤثر تأثيرا كبيرا في الأمن الوطني ، فكلما لبيت مطالب أفراد المجتمع ، وأشبعت حاجاته الأساسية، وتحققت العدالة الاجتماعية والترابط الاجتماعي وتقدمت مظاهر الانتماء والتضامن ، كلما ساهم في قوة الأمن الوطني والعكس.

د) السياسة: من أهم المؤثرات في الأمن تحركات أفراد الدولة والمحسوبين عليها إلى حل مشاكل الدولة وحسم النزاعات فيها والتوجهات الإيجابية تجاه مصالح مفيدة ومثمرة ، كان ذلك كله في تقوية الأمن الوطني ، أما إذا كانت التوجهات غير أخلاقية ومن أجل المصالح الذاتية لأصحاب النفوذ في الدولة على حساب مصالح الدولة الحقيقية سيؤدي حتما إلى آثار سيئة على الأمن الوطني .

هـ) القوة العسكرية : فالقوة العسكرية تعد أهم بعد من هذه الأبعاد ، حيث تهتم بتامين الدولة من الأخطار الداخلية والتهديدات والخارجية ، مما يستوجب فرض الأمن والاستقرار في البلاد.

المطلب الثالث : التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن العربي : يمر عالمنا العربي بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه ، ويواجه مشاكل وصعوبات كأداء تطال تأثيراتها حياة أبنائه بما لم يعد في وسعنا إهمالها .

إن الأمة العربية تعيش لحظة تاريخية دقيقة ، حيث تتعرض إلى الكثير من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بكافة الأشكال ، وهذه المخاطر في تزايد وتصاعد مستمرين وذلك بسبب الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي الذي يربط القارات الثلاثة (آسيا ، أفريقيا ، ، أوروبا) وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات وكذلك الثروات الهائلة التي تتوفر عليها المنطقة ، كل ذلك جعل العالم العربي الكتلة الإستراتيجية الحيوية التي يمكن أن تكون ذات ثقل في السياستين (العالمية ، والإقليمية) وهو العمق الطبيعي لمسرح العمليات في أوروبا، وهو قلب الأرض الذي يقع في مكان متوسط بالنسبة لأي مواجهة عالمية محتملة، وهو المتحكم في طرق نقل الطاقة، سواء إلى الشرق الأقصى أو إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[22].

وهناك أخطار وتحديات داخلية وخارجية متعددة تهدد الأمن القومي العربي ، وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبولتيكية للوطن العربي جعلت منه منطقة هامة جدا اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا وحضاريا .

إن مسؤولية الأنظمة العربية عن العجز وعدم القدرة على تطبيق الأمن القومي العربي ليس فقط بسبب طبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية ، وما يحدث خلالها من تفاعلات ونزاعات بل بسبب عدم الوفاء بمتطلبات الديمقراطية وتغييب الشعوب بدرجة أو بأخرى من المشاركة في اتخاذ القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب إن الدول العربية التي خطت خطوات نحو الانفتاح والتعددية السياسية سرعان ما انتكس بعضها ، وأن التحول الديمقراطي بمعناه الحقيقي والمتمثل في تداول سلمي للسلطة وإجراء انتخابات حرة نزيهة ، وتمددية حزبية وحرية صحافة وسيادة قانون واحترام حقوق الإنسان ، هو السبيل الأهم للتخلص من حالات الاحتقان وانعدام الاستقرار السياسي، وبالتالي تهديد الأمن الوطني والقومي ، وإيجاد مبررات ومسوغات من قبل الدول الكبرى لاستغلال مفهوم التدخل الدولي الإنساني وحماية

حقوق الإنسان كوسيلة وذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لتحقيق مصالحها [23].

وتتمثل التهديدات الحالية فيما تشهده المنطقة العربية من عدم اندماج الأقليات الأثينية التي باتت تهدد بتفكك الدول العربية القطرية ، إضافة إلى أزمة الحكم ، حيث تشهد أغلب الدول إن لم نقل كل الدول العربية على مواقعها وأنظمة الحكم فيها ظاهرتين خطيرتين :

الأولى : هي تحكم أنظمة الحكم وتسييرها الأحادي لمقاليد السلطة ظل شبه غياب للممارسة السياسية بشكلها الشعبي ، وهو ما أدى إلى القطيعة بين الجماهير العربية وبين السلطات الحاكمة في الدول العربية .

الثانية : هي حتمية للأولى حيث يؤدي غياب الآليات الديمقراطية في تسيير الشأن العام العربي إلى عجز الكثير من الدول العربية عن احتواء الأقليات الأثينية بداخلها ، والتي أصبحت في ظل شعورها بنوع من الضيم تغذيه مساندة بعض القوى ذات المصلحة في تفتيت العالم العربي تنزع إلى الانفصال [24].

وتكون عوامل التهديد الداخلية هي عوامل غير متوافقة مع نظام الحكم وغير موالية له أو قد تتضمن مثيري الشغب والإثارة أو عناصر المعارضة السياسية ، أو عصابة الإجرام الذين تلجأ إليهم قيادات العناصر المتمردة للاستفادة من خبراتهم في السيطرة على الشارع المحلي عندما يكون الهدف مثير الذعر للمواطنين لتستمر في مواقع النفوذ والسلطة ، وهذه العوامل تساعد في عرقلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وظهور المشاكل المتوالدة [25]

إن الدول العربية عموما تتعرض إلى العديد من المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية ذات طابـــــع سياسي وأمني وعسكـــــري واقتصادي واجتماعي الذي يهدد أمنها في جميع المجالات ، مما أدى إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية ، بالإضافة إلى البعد العسكري ، وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال (يقيس الأمن

بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة ، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم [26] وهذه المخاطر والتحديات في تزايد وتصاعد مستمرين ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

- الثروات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي .
- الموقع الجغرافي المتميز للوطن العربي الذي يربط القارات (آسيا ، أوروبا ، إفريقيا).
- تأثير الوطن العربي الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات .

إن هذه العوامل جعلت من الوطن العربي الكتلة الاستراتيجة الحيوية لتكون ذات ثقل نوعي في السياستين العالمية والإقليمية .

تعد المنطقة العربية واحدة من أهم المناطق في العالم المتاخمة للبحار والمحيطات والخلجان والمتحكمة في مضايق إستراتيجية التي تؤهلها إلى اعتبارها شرايين للحياة الاقتصادية والتجارية العالمية .

حيث يمتاز الوطن العربي بطول شواطئه التي تبلغ 16480 كلم ، وبمضايق (مضيق قناة السويس ، مضيق باب المندب ، مضيق هرمز ، مضيق جبل طارق)، هذه الأهمية الجغرافية للوطن العربي التي تعتبر العامل الأساسي لنجاح التجارة العالمية ، وامتلاكه ثروة نفطية هائلة إضافة للموارد الطبيعية الأخرى ، كالأراضي الزراعية الخصبة ، والأهمية السياحية والدينية جعلت منه محط أنظار القوى العالمية الطامعة ، التي عملت على فرض سيطرتها عليه ، فقامت فرنسا وبريطانيا بالتعاون مع دول استعمارية أخرى بتجزئته إلى مجموعة دول من خلال معاهدة سايكس بيكو في عام 1916م ، ثم حاولت هذه القوى التي تتمثل اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية طمس الهوية العربية عبر السعي الدؤوب لاستبدال تسمية الوطن العربي أو المنطقة العربية .

المطلب الرابع : علاقة العولمة بالأمن الوطني : فظاهرة العولمة كغيرها من الظواهر التي تمر بالبشرية تترك آثارا منها ما هي إيجابية وأخرى سلبية ، وسيكون لها إفرازات في عدة جوانب ، والتحديات الأمنية والصور الإجرامية التي ظهرت مؤخرا تتطلب من رجل الأمن الإلمام بالتقنية الحديثة ، وبالأساليب المستجدة التي يستخدمها

المجرمون، وبالأنظمة العالمية، والاتفاقات الدولية التي تجرم بعض الأفعال أو تجيزها، وأصبح لزاما على رجل الأمن متابعة الأحداث على مستوى العالم ، لأن العالم أصبح قرية واحدة وما يحدث في أقصاه يتأثر به الذي في أدناه بفضل الوسائل والتقنيات الحديثة وثورة الاتصالات وخاصة منها الانترنت ، وبعض الفضائيات التي تنشر الرذيلة ، ولا تؤمن بالقيم والأخلاق والمبادئ والدين.

وتسهم العولمة في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد فتحدث تركيزا للثروة وزيادة في نسبة البطالة والفقر ، وهذا التعاون الكبير مع اتساع دائرة الفقر له آثار خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والأمني ، فالشعوب المحرومة والمهمشة هي وقود الثورات وحركات العنف والتمرد[27]

بالرغم من أن بلدان الشمال لا تمثل إلا أقل من ربع سكان المعمورة إلا أنها بحكم تطورها العلمي والتكنولوجي تتحكم في الإنتاج الصناعي بنسبة 90 بالمائة ، بينما لايتعدى نصيب الجنوب ما نسبته 10 في المائة ، وهذا التفاوت لابد أن يكون له آثاره الأمنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ولقد استطاعت العولمة من خلال التطور العلمي القفز فوق العوائق الجغرافية والعمل على توجيه الرأي العام العالمي ،ة وفرض منظومة قيم جديدة وأساليب معيشية، وطرائق تفكير لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي لتلك الدول، وقد لا تنسجم كذلك مع معطياتها الاجتماعية، مما أضعف دور الدول في تحقيق تراكمية الوظيفة الحضارية، وهي تعزيز التنشئة السياسية ، وكذا أسهم الترابط مع مصادر المعلومات ووكالات التنشئة العالمية في إيجاد نوع من الولاء والمشاركة لتلك الشبكات على حساب الولاء والانتماء الوطني ، مما لاشك أن له تأثير بالغ في وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره .

ومن جانب آخر ، للعولمة قدرتها على إزالة القيود الجمركية المفروضة على السلع، وإضعاف الضوابط التقليدية عل تدفق الأموال والمعلومات عبر الشبكات الإلكترونية ، مما يسهم في انتشار الجريمة المنظمة سواء أكانت تجارة المخدرات أو جرائم الإرهاب والاختلاسات المالية بيسر وسهولة [28]

نظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ندوة (بعنوان العولمة وتأثيرها في المجتمع والدولة)، حيث تطرق الباحثون إلى الاتساع الهائل لظاهرة العولمة من خلال تقنيات الاتصال والشركات العملاقة العابرة الحدود التي تحولت إلى سلطة دولية غير متطورة تهدد سيادة معظم دول العالم لاسيما بعد التحولات الإستراتيجية التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة وبعدما بدأ الاتجاه العالمي ينزع إلى سيادة السوق العالمية ، وإلى تقليص الخدمات التي تقدمها الدولة ، وإلى ترسيخ ما يسمى بالمواطنة العالمية ، وقد تعرضت الندوة لمفهوم الأمن القومي عقب التحولات الاقتصادية والثقافية ، والجغرافية والعسكرية والبيئية والإعلامية والاجتماعية ، وذلك بحثا عن العناصر الأكثر تأثيرا بالنسبة إلى الأمن القومي للدولة ، وعناصر استمرار سيادتها خاصة بعد بعدما بات حتى بالنسبة إلى الأمم المتحدة حق التدخل الإنساني أهم من سيادة الدول [29].

والعولمة بأشكالها ومظاهرها وأدواتها المختلفة تحد من سلطة الدولة وتعمل على نشر القيم والأفكار الليبرالية التحررية ، ومسيرة العولمة ، كما أوجدت تحديات كبيرة للدولة ، حيث تزايدت وانتشرت حركات التمرد والانفصال سواء في الدول الكبيرة أم الصغيرة ، وتشير الإحصاءات إلى أن 28 دولة تواجه حركات انفصالية وعصيان مع حملها السلاح أحيانا ، بينما تشهد 43 دولة أخرى حركات تطالب بالحكم الذاتي ولكنها تعتمد الطرق السلمية .

ومن الأطروحات المهمة أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة ، وتتسع الفروق المادية بين المواطنين ، حيث أن 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2 مليار من سكان العالم، وعليه فإن استئثار فئة قليلة من السكان بالجزء الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية له أثر مباشر على استقرار المجتمعات ، ويزيد من مشاعر الكراهية والتذمر بين السكان ، بل إن الفقراء والجياع قد يقومون بثورات اجتماعية للدفاع عن أنفسهم تجاه هذا الظلم الاجتماعي المحتمل [30].

النتيجة التي نستخلصها في هذا المجال حسب الباحثين والمختصين ، هي أنه إذا كان النمو الاقتصادي في الماضي يعمل على خلق أكبر قدر من فرص العمل ، فإن

النمو الاقتصادي في إطار العولمة يؤدي إلى تخفيض فرص العمل ، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي في إطار العولمة إلى ارتفاع البطالة ، مما سيؤدي حتما إلى أزمات سياسية

لذا فإن دراسة تأثير العولمة على الأمن الوطني ، أو على دور الدولة القومية بصورة مستفيضة خاصة في الوقت الراهن من الضرورة بمكان ، وأن للعولمة سمتان ترتبطان بها بصورة وثيقة وهما (التجانس والهيمنة) ، حيث أن التجانس هي عملية توسيع التجانس في حين أن الهيمنة السياسية تتمثل في توحيد مركز السيطرة أو الهيمنة السياسية [31].

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة خلصنا الى أن للعولمة تأثير كبير على الامن الوطني للدول والشعوب، خاصة في ظل بروز مفهوم النظام العالمي الجديد ، وما ارتبط به من رؤية جديدة تحكم العلاقات الدولية ، ومن خلال التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، حصلت مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي ، إضافة إلى تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي وظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة عن التهديدات التقليدية ، كونها غامضة المعالم .

وعليه توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية :

أولا: النتائج. من أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- ظاهرة العولمة نتاج طبيعي للفكر الرأسمالي الغربي ، الذي لا يعترف بالحدود الجغرافية والحواجز الثقافية وغيرها .
- يعد الأمن الوطني مفهوم نظري يؤسس لوظائف وسياسات معينة، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها ، كما أن المبادئ النظرية لمفهوم الأمن الوطني ، وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية ، إنما هي أسس تصاغ نظريا وتنفذ إجرائيا بالاستناد إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها.
- تركت العولمة آثارا سلبية في المجالات المستهدفة في الدول وأخذت تؤرق حكومات الدول النامية والفقيرة، نتيجة تزايد الخلافات السياسية والمشكلات

الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدت حالة من الصراع المجتمعي والتي أفضى بعضها إلى حروب أهلية طاحنة ناتجة عن الاحتماء خلف متاريس الفقر والعوز والهويات الثقافية التي تدافع عنها كل جماعة عرقية أو دينية أو طائفية.

- وجود ارتباط بين معطيات العولمة والدبلوماسية والأمن .

– تتمثل خطورة العولمة في أنها تتبع أساليب ضاغطة وقوية تستهدف انصهار الإدارات الداخلية للدول، وتنازع قيم الدين والعقيدة والأخلاق المستقرة داخل الدول والشعوب، وتجعل الفرد نهبا لعناصر التأثير الآتية من الخارج

– محاولة الغرب ومن تبعهم السيطرة اقتصاديا وعسكريا على كثير من البقاع المهمة اقتصاديا وخاصة المواقع الإستراتيجية ذات الموارد الاقتصادية الجيدة والتي يقع أغلبها في البلدان العربية.

- أفرزت العولمة آثارا اجتماعية ضخمة على جميع المجتمعات وانتشار البطالة وما رافقها من فساد وجريمة.

- تأثر الوطن العربي بالعولمة سلبا وإيجابا في المجلات المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية

- تنصب تأثيرات العولمة سياسي في الأنظمة السياسية للوطن في عدة جوانب أبرزها السياسات الخارجية ، السياسات العامة ، السيادة ، الثقافة السياسية في محاولة جعل الأولى أداة لخدمة أهداف وسياسات أطراف العولمة ، والثانية سياسات تخدم مصالح أطراف (مؤسسات أو دول) على حساب المجتمع ، والثالثة تكون عرضة لانتهاكات تقوم بها آليات هذه الظاهرة ومصادرة أدوار أو تقليص وظائف الأنظمة السياسية في تلك الدولة، والرابعة تتحول إلى أفكار وقيم ومعتقدات تؤيد الأجنبي ، وترفض الوطني ، وكذلك تجعلها خاضعة للقيم التي يخلقها السوق والتجارة الحرة .

ثانيا: التوصيات. من أهم التوصيات نذكر:

– تكريس مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والعمل على إشباع لحاجيات المواطنين المختلفة.

– ضرورة دراسة العولمة والفهم المعمق لها ، ومعرفة القوانين التي تحكمها والعمل على استشراف المستقبل والإعداد له يحد من تأثيراتها السلبية المحتلة .

– العمل على تحقيق التكامل الأمني العربي من منطلق أن الأمن الداخلي والخارجي لكل دولة ، وأن الإخلال بالأمن في أي دولة تمتد آثاره بالضرورة إلى الإخلال بالأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأمة وقدرتها العسكرية، مما يؤثر بالتالي على محصلة القوة الذاتية للأمة وعلى جهودها من أجل التنمية الشاملة التي هي أساس الأمن وبدونها يصعب مجابهة التحديات التي تواجهها .

– تحصين الإنسان العربي وتبصيره بأهمية الأمن القومي وبالتالي الأمن الوطني من خلال التنسيق بين أجهزة الأمن وأجهزة الإعلام والثقافة والتربية .

- دعم البحوث في مجال أمن المعلومات والتشجيع عليها، وتصنيع برامج الحماية الخاصة بها.

- تدعيم برامج التربية والتعليم ومراقبة المعلومات وتشجيع الكفاءات والخبرات في هذا المجال.

قائمة المراجع:

- **المراجع العامة.**

1– الجحني علي بن فايز – الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ط**1** مركز الدراسات والبحوث . جامعة نايف العربية .الرياض **2000**، ص**59**.

2–الشقحاء فهد محمد . الأمن الوطني .تصور شامل . مركز الدراسات والبحوث . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض **2004**، ص**5**.

3- Mike Featterston . scott lash and Roulad Robertson . Glob Al Moidernities. London.1995. P 1

4– الحسين عصمة – العالم الإسلامي وتحديات العولمة – مجلة الكلمة – العدد 19 – ربيع 1998. – ص: 7.

5– د. علاء الخواجة – الآثار الاجتماعية للعولمة في دول الخليج – دراسة مقدمة إلى مؤتمر العولمة والعالم العربي – مركز بحوث الدول النامية – جامعة القاهرة 17–18/مايو 2000.

6- توماس فريدمان – السيارة لتكساس وشجرة الزيتون في محاولة لفهم العولمة – ترجمة ليلى زيدان – الدار القومية للنشر والتوزيع- القاهرة 1999- ص: 3.

7 – النظام الدولي الجديد – محور خاص في مجلة عالم الفكر – العدد الثالث والرابع – يناير ، يونيو 1995.

8- إسماعيل صبري . الكوكبة . مجلة مصر المعاصرة . السنة الثامنة والثمانون .عدد 447 القاهرة يوليو 1988.

9- عبيد نايف علي. العولمة مشاهد وتساؤلات . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . أبو ضبي 2001.ص 151.

10- أنابي لموني ، وبيتشي إيفانر . العولمة المفاهيم الأساسية . ترجمة آسيا دسوقي . الشبكة العربية للأبحاث والنشر . بيروت ط1. 2009.ص،ص:123-124.

11- باسل يوسف. حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية والعولمة السياسية . مجلة الموقف الثقافي العدد10- دار الشؤون الثقافية . بغداد1997.ص:17.

12- عبد الله عبد الخالق .العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها . مجلة عالم الفكر عدد 27. كانون أول الكويت 1999ص 2.

13- إبراهيم حيدر . العولمة وجدلية الهوية الثقافية . مجلة عالم الفكر عدد 27 . الكويت 1999. ص 101.

14- محمد عبد الشفيع . التنمية وأوهام خمسة . مجلة السياسة الدولية . عدد 133 . مؤسسة الأهرام. القاهرة 1998 ص69.

16- توفيق إبراهيم حسنين . العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية . مجلة عالم الفكر – عدد 27 الكويت 1997. ص،ص 190 ، 209 .

17- ريناس بنافي . مقال المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية بتاريخ 2016/12/25.

18- ريتشارد نكسون . الفرصة السانحة – ترجمة أحمد صبحي . دار الهلال . عمان 1992 . ص 62.

19–.الحمد محمد إبراهيم . عقيدة أهل السنة والجماعة . مفهومها . خصائصها .خصائص أهلها. دار بني خزيمة . الرياض 1419هـ ص8.

20–.عبد الحمان يسرى . مقدمة في الاقتصاد .الدار الجامعية . مصر 2008.ص 16.

21– الصويغ عبد العزيز حسن . الأمن القومي العربي . أوراق النشر والأبحاث . القاهرة 1412 . ص : 97.

22– بكار عبد الكريم . فصول في التفكير الموضوعي . دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق 1413.

23– محمد بوبوش . الأمن القومي في ظل التحولات العالمية الراهنة . مجلة دراسات شرق أوسطية الأردن 2010 مجلد 14 عدد 53 . ص: 18.

24–أمين حامد هويدي .العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية لدول المنطقة . دار الشروق القاهرة 1999.ص:117.

25—محمد ولد دده . التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي . مجلة البحلية للعلوم الإنسانية والاجتماعية . كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا . جامعة محمد الخامس المغرب . مجلد 1. ص: 250.

26– عبد الطيف علي ناصر الدباء. أثر العوامل المحلية والإقليمية والدولية على الأمن القومي اليمني 2017. رسالة دكتوراه . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة . ص: 45.

27–Arnold Wolfers Discord and collaboration , essays on international politics Baltimore M john hobkins university press 1962 p; 150.

28– آل عبد الله إبراهيم محمد . التعليم والأمن في عصر العولمة . مجلة المعرفة .عدد 53 . 1420 هـ .ص.ص 102– 114..

29.– أمين جلال . العولمة والدولة . مجلة المستقبل العربي . عدد 228 شباط 1998 . بيروت . ص: 25.

30.أبو شامة عباس . العولمة والإجرام الوليد . المفاهيم والنظريات . مركز الدراسات والبحوث . جامعة نايف العربية . الرياض 2005 .ص :11.
32 – السيد محمود وهيب . تطور مفهوم الأمن القومي وانعكاساته على وظيفة الأمن . مجلة الفكر الشرطي .عدد 46.

1– الشقحاء فهد محمد – الأمن الوطني – تصور شامل – مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض 2004– ص5

2 Mike Featterston . scott lash and Roulad Robertson . Glob Al Moidernities . London.1995. P 1

3 – الحسين عصمة – العالم الإسلامي وتحديات العولمة – مجلة الكلمة – العدد 19 – ربيع 1998. – ص: 7.

4– د. علاء الخواجة – الآثار الاجتماعية للعولمة في دول الخليج – دراسة مقدمة إلى مؤتمر العولمة والعالم العربي – مركز بحوث الدول النامية – جامعة القاهرة 17–18/مايو 2000.

5– توماس فريدمان– السيارة لتكساس وشجرة الزيتون في محاولةلفهم العولمة – ترجمة ليلى زيدان – الدار القومية للنشر والتوزيع– القاهرة 1999– ص: 3.

6– النظام الدولي الجديد – محور خاص في مجلة عالم الفكر – العدد الثالث والرابع – يناير ، يونيو 1995.

7– إسماعيل صبري – الكوكبة – مجلة مصر المعاصرة – السنة الثامنة والثمانون – العدد 447 القاهرة يوليو 1988.

8- عبيد نايف علي – العولمة مشاهد وتساؤلات – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ضبي 2001 – ص : 151.
9- أنابي لموني وبيتسي إيفانر- العولمة المفاهيم الأساسية- ترجمة: آسيا دسوقي – الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت ط1 – 2009- ص، ص 123، 124
10- باسل يوسف–حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية والعولمة السياسية – مجلة الموقف الثقافي العدد 10 – دار الشؤون الثقافية–بغداد 1997- ص: 17.
11- عبد الله عبد الخالق –العولمة – جذورها وفروعها، وكيفية التعامل معها – مجلة عالم الفكر العدد 27 كانون أول – الكويت 1999 – ص : 2
12- إبراهيم حيدر – العولمة وجدلية الهوية الثقافية – مجلة عالم الفكر العدد 27 – الكويت 1999 – ص: 101.
13- محمد عبد الشفيع، التنمية وأوهام خمسة، مجلة السياسة الدولية ، عدد 133، مؤسسة الأهرام ، القاهرة 1998 ، ص : 69.
14- عبد الله عبد الخالق – العولمة .جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها – مجلة الفكر – العدد 27–كانون أول 1999 الكويت – ص 81، 82
15- توفيق إبراهيم حسنين –العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية – مجلة عالم الفكر – العدد 27- الكويت 1997- ص ، ص :190- 209.
7- ريناس بنافي ، مقال . المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية بتاريخ 2016/12/25..
17- ريتشارد نكسون- الفرصة السانحة – ترجمة أحمد صبحي – دار الهلال – عمان 1992 – ص62.
18- الحمد محمد إبرهيم – عقيدة أهل السنة والجماعة، مفهومها – خصائصها – خصائص أهلها – دار بني خزيمة – الرياض 1419ه- ص:8.
19- عبد الرحمان يسرى- مقدمة في الاقتصاد- الدار الجامعية ، مصر 2008- ص: 16

20- الصويغ عبد العزيز حسن-الأمن القومي العربي - أوراق النشر والأبحاث - القاهرة -1412- ص: 97.
21- بكار عبد الكريم - فصول في التفكير الموضوعي - دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - 1413.:
22- محمد بوبوش، الأمن القومي في ظل التحولات العالمية الراهنة ، مجلة دراسات شرق أوسطية الأردن 2010 المجلد14 ، عدد 53، ص 18
23- أمين حامد هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية لدول المنطقة ، دار الشروق القاهرة 1999 ، ص 117.
24- محمد ولد دده، التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي ، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس المغرب ، مجلد 1 ، ص 250.
25- عبد اللطيف علي ناصر الدباء ، أثر العوامل المحلية والإقليمية والدولية على الأمن القومي اليمني 2017 ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 45.
26 -Arnold wolfers discord and collaboration , essays on international politics .Baltimore : john Hopkins university press 1962. P: 150.
27- آل عبد الله إبراهيم محمد - التعليم والأمن في عصر العولمة - مجلة المعرفة - العدد 53- 1420هـ - ص،ص : 102- 114.
28- آل عبد الله - نفس المرجع - ص: 109
29- أمين جلال -العولمة والدولة - مجلة المستقبل العربي - العدد 228- شباط 1998 - بيروت-- ص : 25.
30 أبو شامة عباس - العولمة والإجرام الوليد- المفاهيم والنظريات - مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية - الرياض 2005- ص: 11.
31- السيد محمو وهيب - تطور مفهوم الأمن القومي وانعكاساته على وظيفة الأمن - مجلة الفكر الشرطي - العدد 46-